دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	حال الأمن القومي العربي بعد المعاهدة النووية
المصدر:	شؤون الأوسط
الناشر:	مركز الدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	الكيلاني، هيثم
المجلد/العدد:	ع41
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1995
الشهر:	يونيو
الصفحات:	23 - 36
رقم MD:	640520
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	العالم العربي ، الأمن القومي ، الأسلحة النووية ، معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، الصراع العربي الإسرائيلي ، الصهيونية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/640520

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

حال الأمـــن القومي العـــربي
بعد تمديد المعاهدة النووية

هيثم الكيلاني ×

ثلاثة أحـداث تزامنت لتـشكل إحدى محطـات الوضـع العربي وتحـدد مكانته الـدولية والإقليمية: ١ ـ فـشل الدول العربية في تطبـيق أحكام معاهدة عدم انتـشار الأسلحة النووية على إسرائـيل؛ ٢ ـ مصادرة إسرائيل لأراضٍ عربية ترسيخاً لاحتلالهـا القدس كلها ولدعواها بأنهـا عـاصمة إسرائيل الأبدية؛ ٣ ـ محـاولة الكـونغرس الأميركي الضغط على الإدارة الأميركية لنقل سفارتها إلى القدس.

إن قراءة وقائع هذه الأحداث الثلاثة ووثائقها تقودنا إلى نتيجة واضـحة، وهي أن الوضـع الـعربي العام لا يزال ينحدر ساقطاً في هوة لا قاع لها، وجارفاً معه جميع الآمال التي انعقدت على احتمال وقف السقوط، تمهيداً لمعالجة الوضـع وترميم ما تهدم منه. وإذا كانت هذه الأحداث تبدو كـأن لا رابط بينهـا، فإن هزال الـوضـع العربي هو الـوعاء الذي احـتضنها؛ فـفيه ولدت ونمت وشكلـت داءً جديداً يضاف إلى ما في الجسم العربي من علل. وسنستل من هذا الوعاء حدث تمديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لأجل غير مسمى، وانفراد إسرائيل باحتكار السلاح النووي دون غيرها من دول الـشرق الأوسط، لنتقصى حال الأمن القومي العربي في ما استجد من أحوال ومتغيرات.

التراجع العربي المنتظم

إذا مـا تتبعنا مسـارالموقف العربي من مـوضوع تمديد مـعاهدة عدم انـتشار الأسلحة النوويـة، بدءاً من اشـتراط المـوقف العربي انضمام إسرائـيل إلى المعاهدة لـيقبل العرب التـمديد الأبدي لأحكام المعاهدة، وانتهاء بحيازة المعاهـدة موافقة الدول المشتركة في مؤتمر الدول الموقعة على المعاهدة (187 دولة، نيويورك، ١٧/ ٤ ـ ١٢/ ٥/ ١٩٩٥) بطريقة «التوافق بالرأي»، مروراً بالتسـهيلات المغـرية والمشـجعة التي قدمت إلى اسرائيل ـ كـمثل إعلانها أنها ستنضم إلى المعاهدة بعد انجاز عمليـة السلام، أو بعد مدة محـددة من الزمن ـ من أجل ايجاد صيغـة توافقية تخرج العرب من الاحراج وترسم معلماً من معالم الموقف العربي، وبقرار مجلس جامعة الدول العربية

(×) رئيس تحرير مجلة شؤون عربية.

في ١٩٩٥/٣/٢٩ الـذي نص على «تـأييد الـدول العربـية للـمعاهـدة وتحقيـق عالميـتها دون استثناءات»، واعتبار رفض إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة «تهديداً للأمن الإقليمي»، إذا ما تتبعنا مسار هذا الموقف، لمسنا فيه التراجع المتتالي المنتظم.

وثمة فـشل آخر لحق بالمطلـب العربي، وهو أن الدول العـربية عندمـا شعرت في مؤتمر نيويورك بأن التمديد الأبدي للمعاهدة سيأخذ مجراه دون أن يلزم المؤتمر إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة، لجـأت الوفود العربية إلى تقديم مشروع قرار يدعو إلى انشاء منطقة خالية من الأسلحة النوويـة في الشرق الأوسط، ويطـالب إسرائيل بالانـضمام إلى المعاهدة وتـطبيق أحكام الاخلاء. ولكـن الولايات المتحـدة وبريطانـيا وروسيا عـدلت المشروع، إذ شطـبت اسم إسرائيل من متنه وجعلته عاماً، فـسحبت الدول العربية مشروعها، في حـين تبنته الدول الثلاث بعد تعديله. وهكذا، صدر القرار بمشيئة الدول الكبرى الثلاث.

أما المـوقف الإسرائيلي فقـد بقي دون تغيير، وجـوهره رفـض الانضمام إلى المعـاهدة، واشـتراطه أن يتم الوفاق والسلام وامتحانهما مع العرب قبل البحث في ما قد تفعله إسرائيل تجاه المعاهـدة. وإسرائيل لا تعترف بامتلاك السـلاح النووي، ولا توافق على وضـع منشـآتها النووية تحت الرقـابة الدولية. لهذا، فإنها تعتبر مؤتمر نيويورك شأن غيرها وليس شأنها. ولم يتغير هذا الموقف الإسرائيلي طوال مواجهته للموقف العـربي الذي طرأت عليه تغيرات هدفت ـ كما ذكرنا ـ إلى تشـجيع إسرائيل على التوصل إلى حل وسط.

العامل النووي في الميزان

سيكون تكراراً أن نقول إن المتغير الجديد ـ استثناء إسرائيل من تطبيق أحكـــام معاهدة عدم انتشـار الأسلحة النووية ـ قـد تشكل وفـعل أثره في إطار اختلال ميزان القوى بين إسرائيل والـدول العربية؛ ذلك الاختلال الذي بـدأت بوادره وتأثيراته تظهر منـذ مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط (١٩٩١/10/٣٠). وقـد ازداد هذا الاختـلال شدة وحدة في إثـر تفكك الموقف العربي، ثـم افتراقه إلى مسارات تفـاوضية لا يعرف أحـدها الآخر. وهكـذا، تمكنت إسرائيل من خلال عـامل القوة العسكرية، مدعومة من الـولايات المتحدة دعماً يكاد يكون مطلقاً، من أن تجعل أمنها هدف التفاوض وسلاحهـا وسيلته. ومن خلال هذين الهدف والوسيلة توصلت إلى اتفاقية أوسلو مع منظـمة التحريـر الفلسطيـنية، ومعاهـدة وادي عربة مـع الأردن. وهي تتشدد الآن وتراوغ على المسارين السوري واللبناني من أجل جعل أمنها هدف التفاوض ووسيلته.

ومهما تعددت تعـريفات ميزان القوى وكثرت عناصره وتنوعت مدارسه، فإن توازنه هو الذي يحفظ السلم والأمـن ويرسخ الاستقرار. فإذا ما اختل ميـزان القوى وفقد التوازن تعادله،

انحسر غطاء السلم وتعرض الأمن والاستقرار للتقويض، من جراء استخدام القوة أو التهديد بها من جانب الطـرف المتفوق، فيفرض إرادته أو يمنـع الأطراف الأخرى من أن تفعل ما يحق لها أن تفعله.

وهذه هي الحال التي فرضت نفسهـا على العلاقة العربية ـ الإسرائيلية في الوقت الراهن. وإذا كان الوضع العربي لا يوفر العوامل والشروط اللازمة لتعديل ميزان القوى ليصبح متوازناً ولتنتهي عملية الـتسوية إلى بناء سلم عادل، فإن الخلل في ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي الذي لحمته وسداه احتكار إسرائيل للسلاح النووي، قد رافقته ظواهر ثلاث زادت الخلل حدة وافتراقاً: ففي إسرائيل صناعة حربية حديثـة ومتطورة ومتفوقة، وتتحالف مع الولايات المتحدة في شراكة استراتيجية عميقة الجذور متـنوعة الأسباب والمجالات، وهي ـ إسرائيل ـ لا تزال مجتمعاً مقاتلاً عمره أكثـر من مئة عـام في الاستعمار والاحتلال والابـادة. وليس للمجـتمع الإسرائيلي مجتمع ممـاثل في الدنيا المعاصرة، من حـيث عنصريته ووحشيته في الممارسات الـتي ذكرنا والتي تجسد جوهر كينونته والعامل المحرك فيه.

وعنـدما نتحدث عن ميـزان القوى والاختلال المزمن الـذي أصابه لمصلحة إسرائيل دون العرب، فإن تقويم هذا الاخـتلال لا يستند إلى كفتي ميزان واحـد، في إحداهما القوة الإسرائيلية، وفي الثانية القـوة العربية، ذلك أننا ندرك أن القوى العربية ـ جمع قوة ـ لا تشكل كفة واحدة، لأن القوى العربية كجماعـة وكمجموع، لم تشكل قط كفة واحدة في الميزان، وإنما نحن أمام موازين؛ في الكفة الأولى منها القوة الإسرائيلية، وفي كل كفة ثانية قوة عربية واحدة. هذا هو الواقع الحاكم، وإذا ما تضامنت دولتـان أو أكثر في تكوين كفـة قوة واحدة، فقد كـان ذلك التضامن محدوداً في عناصره أو في مداه الزمني أو مداه المكاني.

هـذا من الناحية الـواقعية والعملية، أمـا من الناحية النـظرية، فإن ميـزاناً واحداً للقوى تشغل إسرائيل إحدى كفتيه، وتملأ القوى العربية كجماعة وكمجموعة، الكفة الثانية، سيبرهن لنا أن الميزان سـيرجح الجانب العربي، وأن كفة إسرائيل ستشيل، ليغدو الخلل في الميزان أيداً للعرب، وضداً على إسرائيل.

لم يعـد ممكناً أن نسقـط السلاح النووي الإسرائيلي مـن عناصر ميزان القـوى في منطقة الشرق الأوسط، بعـد أن قُطع الشك بـاليقين في إثر مـؤتمر نيويـورك، من حيث امتلاك إسرائيل للسلاح الـنووي، والاعتراف الصـامت دولياً بهـذا الأمر، واستثـناء إسرائيل من تـطبيق أحكام المعاهـدة عليهـا، وحق إسرائيل في استخـدام ما لـديها مـن أسلحة دون قـيد محـدد على هذا الاستـخدام، وخصوصـاً أن الحد الأدنى ـ المـتاح والمباح ـ لهـذا الاستخدام يتجـسد في اشهاره سلاحاً رادعاً لا يدمر الآن، ولكنه يرعب ويدمر النفس والعقل قبل أن يدمر الجسد والعمران.

في إطـار ميزان القـوى الراجح لمصلحـة إسرائيل، وفي إطار مفهـومها لأمنـها ـ وهـــو مفهوم توسعي احتلالي تفوقي سيطـروي ـ عالجت إسرائيل المطلب العربي الداعي إلى انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال إعلاء تفردها بالسلاح النووي على أي مستند قانوني دولي مستمد مـن نصوص القانون الدولي أو من أحكام الـشرعية الدولية المتمثلة في الأمم المتحدة. ولا يعنـي هذا السلوك سـوى أن إسرائيل ترى في تفردهـا بالقوة ضرورة من ضرورات السلام وشرطاً لازماً لاقامته، وليس ـ كما يرى العرب ـ تهديداً للسلام وتقويضاً لأسسه. وليس لنا أن نعجب مـن موقف الولايـات المتحدة المـؤيد لإسرائيل في سلـوكها هذا، إذا مـا أسقطنا من حسابنـا أن تكون الإدارة الأميركيـة حكومة عـادلة رشيدة في مـا يتعلق بإسرائـيل وشؤونها، وخصوصاً حينما يعلن الرئيس الأميركـي كلينتون «عندما يكون مطلوباً من إسرائيل التنازل عن مناطق استراتيجية، وعندما تواجه خطر الارهاب، فإنها لا تستطيع أن تتخلى عن قوتها» (١).

ولقد كان من الـطبيعي أن تتمسك إسرائيل بموقفها من المعاهدة، وبمفهومها الأمني الذي بنت عليه ذلك الموقف، بعد أن تلقت من الدولة الجالسة على عرش النظام العالمي هذا الدعم لموقفها ومفهومها.

الأمن و«الرادع الذاتي»

لم يعـد ثمة ريب في أن إسرائيل تملك سلاحـاً نووياً. وحـتى لا نسلك سبيـل التقدير غير العلمي لكمّ هذا السلاح، فإننا سنأخذ التقدير الذي حدده المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، أساساً للحوار. فقد قـدّر هذا المعهد أن إسرائيل تملك ما بين ١٠٠ و٢٠٠ رأس نووي (٢). وتتضمن هذه الترسانة أنواعاً شتى من الأسلحة النووية، كقذائف المدفعية والألغام والقنابل التي تحـملها الصـواريخ، وتلك التي تحملهـا الطائـرات، إلى جانب القـنابل النيـوترونيـة التي تقتل بـالاشعاع، والقـنابل الهيـدروجينيـة ذات القوة التـدميرية الهـائلة (٣). وقـد أكملت إسرائيل منـظومتها الهجومية ـ الدفـاعية، بصاروخ «أريحا ـ ٢» بعيد المـدى، والقمر الصناعي التجسسي «أفق ـ ٢»، والـصاروخ «آرو» المضاد للصـواريخ، إلى جانب ترسـانة غنية بـالأسلحة الكيماوية والجرثومية.

وإذا كان هذا الامتلاك يراوح بين الشك واليقين، فقد انجلت معركة التمديد الأبدي لمعاهدة منع انتشار الأسلحـة النووية التي جرت في نيويـورك، عن انتقال السلاح النووي الإسرائيلي من دائـرة الاحتمال والـشك إلى دائرة الـواقع القائم والـيقين. وإذا كان هـناك من يـشك في احتمال استخـدام إسرائيل لسلاحها النووي، أو يـرى أن «السلاح الذري الإسرائيلي نمر من ورق» (٤)،

(١) جريـدة الحياة، ١٠/ ٥/ ١٩٩٥,

(٢) The International Institute for Strategic Studies: *The Military Balance 1994 - 1995*, (London: Brasseeys 1994), p. 131.

(٣) مجلـة شـؤون الأوسـط، العـــدد ٣١، ٧/ ١٩٩٤، ص ١٨١,

(٤) أنظر نموذجاً لهذا الفكر في مقالة د. عبد العظيم رمضان «السلاح الذري الإسرائيلي نمر

فـإن منطق الأمور في التاريخ والسيـاسة وعلوم الحرب والاستراتيجيـا، يقودنا إلى الاقتناع بأن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي سيؤول ـ في نهاية المطاف وفي أحـوال محددة ـ إلى استخدام هذا السلاح. وفي غير تلك الأحـوال، فالسلاح النـووي سلاح رادع مسلط على المنـطقة العربـية وما ورائها، وهو جـاهز للاستخدام من أجل الارهاب والابتـزاز الاستراتيجي والسياسي والاخضاع والهيمنة والسيطرة.

وليـس مـن الحكمـة قـط ـ بل إنـه من الغبـاء ـ أن نفصل بـين السـلاح الـنووي والاستراتيجية الصهيونية ـ الإسرائيليـة وأهدافها. إن دروس التاريخ القريب في هذا المجال غنية ودامغة. وإذا كان ربط استخدام إسرائيل سلاحها النووي بالظروف الدولية إلى حد الاقتناع بأنه «لن تجرؤ دولة على ظهـر الأرض أن تستخدم هذا السلاح ـ أي الـنووي ـ في أي حرب تخوضها كما أثبتت خبرة نصف قـرن منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية» (٥)، سيدفعنا إلى الركون إلى طي الـسلاح النووي الإسرائيلي من الـوجود في المنطقـة، أو إلى استحالـة استخدامه، نكـون بذلك قد عرضنا مـصيرنا الحالي وأجيالنا القادمة إلى احتمالات الافناء وإلى أبدية الهيمنة الإسرائيلية، بمثل مـا هي أحكام معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية أبدية في تطبيقها علينا، وغير نافذة في إسرائيل من دون العالمين.

ولا يجوز لنـا ـ ولا نستطيع أيضاً ـ أن نفصل ما بين سلاح إسرائيل النـووي ونظريتها في الأمـن؛ فهما صنوان خلق أحدهمـا للآخر. ويمكننـا أن نستنبط من الـسلوك الإسرائيلي معالم نـظرية الأمن التي تؤسس عليها إسرائيل استراتيجيـتها النووية، ومشروعها في إقامة السلام وفي الهيمنة، وجعل إسرائيل الدولة الإقليمية الأعـظم في الشرق الأوسط. وعلى هذا، فإن جوهر نظرية الأمن الإسرائيلية يتضمن المعالم الآتية:

١ ـ لا يمكن للسلام في الـشرق الأوسط أن يُبنى على قـاعدة توازن تـسلحي ذي طبيعة تقليدية كذلك الذي كان قـائماً بين المعسكرين الغربي والشرقـي طوال حقبة الحرب الباردة. فقد كانت دول المعسكرين تمتلك أسلحة التدمير الشامل، ومنها السلاح النووي. وهو ما ولّد حالة من الرعب المتبادل أقعدت الطرفين عن أن يهاجم أحدهما الآخر، لأن في ذلك دمارهما معاً.

٢ ـ وعلى هذا، فإن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يُبنى على توازن للرعب ذي طبيعة خاصـة، وذلك بأن تنفـرد دولة واحدة ـ هـي إسرائيل ـ بامتلاك الـسلاح النووي لترد به أي عدوان، ولتمنع أي دولة في المنطقة من امتلاك سلاح نووي.

٣ ـ إن الوضـع الراهن يحقق الحالة المطلـوبة. فإسرائيل تحتكر السلاح النووي، ولم تعد تحت أي ضغط دولي يـربطها بالمعاهـدة أو يخضعها لأحكامها. وهي قـد سجلت سابقة إلغاء أي مشروع نووي تفكر في إقامته دولة في المنطقة، يوم دمرت مفاعل تموز العراقي في ١٩٨١/٦/٧

من ورق»، جـريـدة الأهـرام، ١٩٩٥/٤/١٥

(٥) المصدر نفسه.

(٦) أنظر الدراسة التي نشرتها مجلة شـؤون الأوسط، العدد ١٧، ١٩٩٣/٣، ص ٧٣، بعنـوان «الخيـار النـووي الإسـرائيلي في نظـام عـالمي جديـد». وهي دراسة إسرائيلية

٤ ـ إن أي تجاوز لحدود التسلح التقليدي، سواء بتضخيم ذلك التسلح وتطويره، أو بالانتقال إلى تملك أو صناعة الأسلحة غير التقليدية، أو بالبدء بمشروع تسلح نووي، يكفي لأن يكون ذلك خطاً أحمر يدعو إسرائيل إلى الفعل والتدمير. وإذا لم تكن إسرائيل هي التي ستتولى ذلك الفعل، فالولايات المتحدة قمينة بأن تجد السبيل إلى ذلك. وربما كانت هذه المقولة أحد مفاتيح فهم حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، وتفسير ما يمكن أن يحدث ضد إيران من عدوان أو تدمير أو تخريب.

والسلاح النووي في يدي إسرائيل سلاح رادع في أصله وجوهره، وتستخدمه إسرائيل ـ في إطار مفهوم الردع ـ تلميحاً وتلويحاً وإشهاراً، دون الاقدام على إطلاقه ـ في حالة الردع ـ كسلاح قتال، ليقينها بأن الردع يكفي لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها في مرحلة ما أو موقف ما. أما الاستخدام الفعلي فمرهون بحالة تعرض الوجود الإسرائيلي للخطر، وهي حالة لها مقاييسها ومعاييرها وتوازناتها الإقليمية والدولية.

ولنا أن نتصور احتمالات استخدام إسرائيل لسلاحها النووي قتالاً، فنحصرها في حالتين: الأولى دفاع إسرائيل عن كيانها الذي ترسمه حدود ما قبل ٤ حزيران / يونيو ١٩٦٧، إذا لم يكن تأمين الدفاع ممكناً بالأسلحة التقليدية. وفي تصورنا أن هذا الاحتمال يمكن إخراجه من «دائرة الاحتمالات»؛ فهو تصور إسرائيلي ذرائعي قديم قدّم انشاء إسرائيل، ويحييه الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي ـ الذي يسميه: الملاذ الأخير للبقاء ـ ما بين فينة وأخرى، لأغراض محددة. أما الحالة الثانية لاحتمال استخدام إسرائيل لسلاحها النووي، فتتمثل في سعيها لتحقيق:

١ ـ هدف استراتيجي عام، كالتوسع في الاحتلال أو السيطرة على مصادر المياه في الأرض العربية أو إجهاض أي تطور سياسي أو اقتصادي أو عسكري في دولة عربية ترى فيه إسرائيل ما يهدد أمنها، أو غير ذلك من أهداف استراتيجية إسرائيلية كبرى.

٢ ـ أهداف عسكرية في مسرح العمليات، كانت توكل سابقاً للأسلحة التقليدية.

إن أخطر معالم المرحلة الراهنة للسلاح النووي الإسرائيلي هو أن احتمال استخدامه قد تجاوز حد «الملاذ الأخير للبقاء»، ليحتل مكانة أصيلة في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، ولينتقل إلى إطار مسرح العمليات. إن استيعاب المذهب العسكري الإسرائيلي لمبدأ استخدام السلاح النووي في مسارح العمليات والأهداف فيها يشكل أبرز وأخطر تطور راهن في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي ومذهبه العسكري. ولقد تبنت إسرائيل ـ ولا تزال ـ ما سمي «مبدأ بيغن»، وخلاصته أن لإسرائيل «الحق» في أن تقضي بالقوة على أي محاولة من جانب أي دولة في المنطقة تعمل لتطوير قدرة نووية، باستثناء تلك المنشآت النووية الخاضعة لاشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. واستخدمت الولايات المتحدة هذا «الحق الإسرائيلي» وتجاوزته حين دمرت أثناء حرب الخليج

الثانية منشآت نووية عراقية خاضعة لاشراف الوكالة الدولية [٦]، ثم أنها رسخت هذا «الحق» في إطار سياستها المسماة «سياسة الاحتواء المزدوج» ضد العراق وإيران.

ومما يشدّ من عزم القيادة الإسرائيلية وعضدها، أن الرأي العام في المجتمع الإسرائيلي يؤيد استخدام السلاح النووي ضد العرب. ففي استطلاع أعلن عنه مركز يافي للدراسات الاستراتيجية في ربيع ١٩٩١ إثر انتهاء حرب الخليج، اتضح أن «نحو ٩١ في المئة ممن شملهم الاستطلاع، يعتقدون أن وجود سلاح نووي في حوزة إسرائيل هو ضمانة لأمنها، وأن نحو ٨٨ في المئة قالوا إنهم يعتقدون أنه سوف يتوجب عندها استخدامه» [٧].

وإذا كانت الصهيونية ـ وهي التي تتضمن أساساً القيم الثقافية للفكر الاستراتيجي الإسرائيلي وتغذيه بعوامل التفكير والتدبير ـ الأساس الرئيسي الذي انطلق منه الغزو الصهيوني لفلسطين، ثم التوسع الإسرائيلي في الأرض العربية، والهيمنة التي تسعى إسرائيل اليوم لفرضها على الوطن العربي وما وراءه؛ إذا كانت الصهيونية كذلك، فليس هناك اطلاقاً ما يشير إلى أن هذه البؤرة التي تنفث العنصرية والكره والحقد وذرائع الاحتلال والتوسع والابادة، سيهمد أوارها وينحسر تأثيرها بعد توقيع اتفاقات السلام بين إسرائيل ودول الطوق العربي. والمشهد الراهن لحالة السلام التعاقدي بين فلسطين ومصر من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، ـ دون أن نستطرد في استدعاء الوقائع ـ يثبت صحة هذه المقولة، ويؤكد أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي ما زال مستمراً، وإن كان عبر آليات ووسائل مختلفة عن الماضي [٨]. ونقصد بذلك أن المواجهات العسكرية الواسعة أصبحت احتمالاتها في المدى الزمني القريب والمنظور غير واردة، لكن ما لا يمكن لعين المراقب أن تتجاوزه، هو أن الصراع على الأرض الفلسطينية يزداد اشتعالاً، كما أن صراع الإرادات السياسية بين مصر وإسرائيل يصعد على سلم التوتر والتفاعل المتضاد؛ هذا دون أن نشير إلى المسارين السوري واللبناني في المفاوضات مع إسرائيل، وما يمكن أن يخلق في رحمهما من احتمالات شتى.

وإذا كانت إسرائيل تموج في بحر من التشكيلات الحزبية المتناقضة فكراً وتديناً وعلمانية وسلماً وعدواناً واحتلالاً وانسحاباً، وإلى آخر ما هنالك من مظاهر الاختلاف والتباين حتى التناقض، فثمة اجماع على جوهرين لا خروج عنهما ولا حيدة فيهما: أولهما عنصرية إسرائيل، فهي خالصة لعقيدتها الصهيونية؛ وثانيهما ضرورة الاستمرار في صوغ الاستراتيجية العسكرية على أساس «الخيار الأسوأ»، وذلك بأن تكون القوة الإسرائيلية قادرة، في أي مكان وأي زمان، على مواجهة أسوأ الاحتمالات، والتعامل مع أي مفاجأة عسكرية أو استراتيجية غير متوقعة قد تطرأ على ميزان القوى. وعلى هذا، فإن أياً من المصادر الإسرائيلية، رسمياً كان أو غير رسمي، لا يخفي اقتناعه بأن الوسيلة الوحيدة لضمان أمن إسرائيل هي الاحتفاظ بالتفوق العسكري على

نشرت في مجلة سكيراه حودشيت التي تصدرها وزارة الدفاع الإسرائيلية، ٦ ـ ٧/ ٩٩٢, وكاتب الدراسة البروفيسور يورام نمرود.

(٧) المصدر نفسه، ص ٧١,

(٨) السيد يسين، مقدمة التقرير الاستراتيجي العربي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥).

(٩) كتب الدراسة البروفيسور أفرايم أنبار، والباحث شمويل ساندلر. أنظر جريدة الحياة، ٢١/ ٩/ ١٩٩٤,

(١٠) جريدة الحياة، ٣١/ ٧/ ١٩٩٣,

(١١) زئيف لاكوير، المواجهة، (بغداد: ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ١٩٧٥)، ص ٢٦٧,

(١٢) مجلة بات كول التي تصدرها جامعة بار إيلان، ١٢/ ١/ ١٩٨٢، ص ٤٧ ـ ٥٠,

(١٣) مجلة بوليتيكا الإسرائيلية، العدد ٤٤،

العرب ومـن حولهم من ديـار الإسلام، ويدخل في ذلـك التسميـة التي يكنّي بهـا الإسرائيليون سلاحهم النووي، فيدعونه «الرادع الاستراتيجي الإسرائيلي الذاتي».

وأكـدت هذا التـوجه دراسة أصـدرتها جامـعة بار إيـلان الإسرائيلية بعـنوان «الرادع الاســتراتيجي الإسرائيلي» (وهـو الكنيـة للسـلاح النووي). وقـد هدفت الـدراسة إلى ضرورة استمـرار إسرائيل في احتكار السلاح النووي في المنطقة. ومن مقتضيات هذه الضرورة منع كوريا الـشمالية من امتلاك سلاح نـووي حتى لا يستقـدم العرب منها عنـاصره، فيُفَلَ الرادع النووي الإسرائيلي. ولهذا تعلن الدراسة «أن بقاء إسرائيل نفسه يعتمد مباشرة على قدرة الولايات المتحدة على أن تقنع كوريا الشمالية بالتخلي عن الأسلحة النووية» (٩).

وتتـذرع إسرائيل بمخاوف لا أساس لهـا، وإنما هي أشباح تخترعها لـتغلف بها دعايتها وتسوّغ مواقفها. وتتركز تلك الادعاءات في المرحلة الراهنة، على إيران والعراق وليبيا. وعلى الرغم من أن هذه الدول الثلاث لا تملك الـسلاح النووي ولا تصنعه، تصرّ إسرائيل على أن إيران تسعى لصنع القنبلة الذرية، وأن العراق كان يسعى للغرض نفسه، وأن ليبيا قد تشتري قنبلة من إحدى جمهوريات الاتحـاد السوفـياتي سابقـاً؛ وجميع هذه المخـاوف لا تعدو كونهـا ذرائع أثارتها إسرائيل وتثيرها، مـدعومة مـن الولايات المتحـدة، لتسوغ رفـضها الانضمام إلى مـعاهدة منع انتشار الأسلحـة النووية، واحتكارها السلاح النووي، وتهديـدها المعلن بأنها ستدمر أي منشأة لتوليد الطاقة النووية في أي بلد عربي أو مسلم تشك إسرائيل في احتمال أن تولد سلاحاً نووياً.

وفي خلاصة عامة للفكر الاستراتيجي الإسرائيلي الراهن ولانعكاساته المستقبلية المحتملة، يمكن الرجـوع إلى ما قاله أحـد الخبراء الاستراتيجيين الإسرائـيليين في ندوة عقـدت في عاصمة أوروبـية. فقد كرر ذلك الخبير أن «أساس الاختلال الذي يـميز الميزان الاستراتيجي تاريخياً بين إسرائيل والعرب، هو حقيقـة أن هزيمة واحدة تلحق بـإسرائيل ستكون كافيـة للقضاء عليها، في حين أن الأمر ليس كذلك، ولا يمكن أن يكـون كذلك بالنسبة إلى العرب... لذلك يتعين على إسرائيل دائماً أن تحتفظ بالقدرة على تلافي الهزيمـة، أي هزيمة. فإذا كان صحيحاً أن إسرائيل متفوقة على العرب تسليحاً وعسكرياً وتكنولوجياً، فإن ذلك هو جانب التفوق الوحيد الذي تتمتع به والذي لا يمكنها المجازفة بفقدانه في مواجهة جـوانب التفوق العربي التاريخية، بشرياً وجغرافياً وتاريخياً واقتصادياً» (١٠).

ونزيد على هذه المقولة توضـيحاً وإضافة. أما التوضيح، فإن هذا الخبير يموّه على نفسه ويخدعنا حين يضع القوى العربية كلهـا في كفة واحدة من الميزان؛ وهو ما أشرنا إليه وأوضحناه منذ قليـل. أما الاضافة فـتخص السلاح النووي الـذي يختبىء وراء تعابـير الخبير عن «التفوق الوحيـد» الذي تتمتع به إسرائيل والذي انكشف الغطاء عنه في مؤتمر نيويورك، حيث نجد القنابل

(١٤) ورد ذلك في نـشـرة دراسات التي تصدرها الدار العربية للدراسات والنشر والتـرجمـة، العـدد ٦٥، القاهرة، ٤/ ١٩٩٣، ص ٤٢، اصدار/ مـارس ١٩٩٢، جامعة تل أبيب، ص ٩٦،

النووية جاهزة «في القبو»، بحسب المصطلح الإسرائيلي الشائع.

ولقد أشار تقرير مركز يافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب في تقريره الذي يحمل عنوان «المدى الزمني المنتظر للسلام العربي ـ الإسرائيلي» إلى أن أعدى أعداء إسرائيل هم سوريا ومصر والعراق. وقال التقرير إن إسرائيل، وهي تخطو نحو السلام مع العرب، تفكر في احتمالات الحرب. ويستدعي هذا أن تعمل إسرائيل على تجريد العرب من قدراتهم الحربية، بمنعهم من بناءجيوش حديثة أو امتلاك أسلحة متطورة. وإلى جانب ذلك، لا يجوز أن تحول معاهدات الصلح مع العرب دون تطوير جيش الدفاع الإسرائيلي، ومواصلة توسيع الفجوة بين القوتين الإسرائيلية والعربية.

وثمة دلالات تشير إلى أن القيادة العسكرية الإسرائيلية قد طورت مذهباً عملانياً لاستخدام الأسلحة النووية. ومن الطبيعي ألا تكون معالم ذلك المذهب منشورة على أجهزة الإعلام أو موضوعاً للحوار المفتوح على الرأي العام، وإنما هي في أقصى حدود الكتمان شدة وانغلاقاً. ولكن لا تنقص التلميحات المبعثرة في ثنايا الأدبيات المنشورة، كمثل ما ورد في كتاب المواجهة الذي صدر في إثر حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وفيه يقول مؤلفه اليهودي الأميركي زئيف لاكوير «إن إسرائيل لن تتردد في استخدام أسلحة الدمار الشامل لإبادة الخصم (١١)». ومثل ثانٍ نلقاه في محاضرة البروفيسور يسرائيل ايلداد التي ألقاها في جامعة بار إيلان حين قال «إننا سنذيق الآخرين مرارةالفناء والابادة» (١٢). أما السيناريوهات التي تتحدث عن حالات استخدام إسرائيل السلاح النووي فكثيرة ومتنوعة، ومبثوثة في جرائد ومجلات إسرائيلية كثيرة. ونكتفي ـ من قبيل ضرب المثل ـ بذلك السيناريو الذي نشرته مجلة بوليتكا الإسرائيلية عام ١٩٩٢، وفيه سرد لاحتمالات استخدام إسرائيل سلاحها النووي ضد الدول العربية وإيران وباكستان. وتضمن السيناريو مقولة للبروفيسور يوفال نيئمان أحد أبرز العلماء الذين ساهموا في صناعة القنبلة النووية الإسرائيلية، إذ يروج في مقولته لاحتمال استخدام إسرائيل سلاحها النووي في أي مواجهة قد تقع في المستقبل (١٣).

هذا عن أدبيات الباحثين المدنيين. أما الأدبيات الصادرة عن القادة العسكريين فكثيرة أيضاً. ونكتفي بمثلين: أولهما مقولة الجنرال ياركوخفا قائد سلاح المدرعات. فقد أكد هذا القائد في محاضرة ألقاها عام ١٩٩٠ أن إسرائيل إذا ما خاضت حرباً في المستقبل، فإنها ستعمل على إلحاق الدمار الشامل بالبلاد العربية، وأنها ـ لكي تحسم الحرب ـ لن تتردد في استخدام أحدث ما لديها من منظومات الأسلحة. أما المثل الثاني فنستقيه من ندوة نظمها مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة بار إيلان عام ١٩٩٢ إثر حرب الخليج الثانية. ففي تلك الندوة قال الجنرال دافيد عفري مساعد وزير الدفاع الإسرائيلي «أنه بعد استخدام الصواريخ لضرب المدن

(١٥) ستيف فايسمن، هربرت كروسيتي: القنبلة الإسلامية، (القدس: ترجمة واصدار «صلى الله عليه وسلم دام»، ١٩٨٢)، ص ١٠٩، نقلاً عن نشرة دراسات، المصدر السابق، ص ٤٣.

(١٦) الكولونيل دوف غري: السلاح النووي كسلاح ردع وحسم في الصراعات الإقليمية والدولية، مركز الدراسات العسكرية، زخروف يعقوب، ١٩٨٩، نقلاً عن نشرة دراسات، مصدر سابق.

(١٧) Andrew and Leslie Cockburn: *Dangerous Liaison: The Inside Story of the U.S.A. - Israeli covert Relation*, (Washington: Harper Collins Publishers, 1992), p. 333.

(١٨) أنظر تفصيلات اجتماع اللجنة في الدوحة (قطر):

الإسرائيلية لم يعد هناك قيد يغل يد إسرائيل من استخدام ما لديها من أسلحة ضد الطرف الآخر، وأن أي قيود سياسية أو أخلاقية لن تقف حجر عثرة أمام استخدام الأسلحة التي في حوزتها والتي لم يسبق لها استخدامها» (١٤).

هذا غيض من فيض من أدبيات السلاح النووي الإسرائيلي. ولن تكتمل خطوط الصورة إلا إذا أضفنا إليها المناسبات التي كان وارداً فيها أن تستخدم إسرائيل سلاحها النووي. ونختصر هذه المناسبات في ثلاث:

١ ـ الأيام الأولى من حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، تواترت المعلومات عن أن اللجنة المفوضة باستخدام السلاح النووي (وهي مؤلفة من رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الموساد) قررت تجهيز ١٣ قنبلة تمهيداً لاستخدامها. ولكن تحول مجرى القتال على الجبهتين المصرية والسورية لمصلحة إسرائيل أجل قرار الاستخدام (١٥).

٢ ـ وفي الأيام الأولى من غزو إسرائيل للبنان في حزيران/ يونيو ١٩٨٢، طلب وزير الدفاع السابق أريئيل شارون من رئيس الوزراء مناحم بيغن تفويضه باستخدام السلاح النووي ضد سوريا إذا ما هاجم الجيش السوري الجولان. وقد رفض بيغن طلب شارون (١٦).

٣ ـ وفي أثناء حرب الخليج الثانية، وقبل أن يبدأ الهجوم على العراق في الشهر الأول من عام ١٩٩١ استدعى وزير الخارجية الإسرائيلي السفير الأميركي، وذلك في ٤/١٢/١٩٩٠، ليبلغه أن إسرائيل ستتصرف إذا لم تعمل الولايات المتحدة على تدمير القدرات العسكرية العراقية. ووردت معلومات تشير إلى أن إسرائيل نصبت ثلاث منصات لاطلاق صواريخ حاملة للأسلحة النووية، وأنها أعدت طائرات «ف ـ ١٦» لتحمل قنابل نووية أيضاً، وأنها ستطلق هذه الأسلحة النووية إذا ما نفذ العراق تهديده بضرب إسرائيل بالأسلحة الكيماوية (١٧).

وثمة معيار آخر نقيس به توجه إسرائيل النووي، امتلاكاً للسلاح واستخداماً له، ونقصد بذلك «لجنة ضبط التسلح وترتيبات الأمن الإقليمي» ـ وهي إحدى اللجان الخمس في المفاوضات المتعددة المنبثقة من مؤتمر مدريد للسلام، ٣٠/١٠/١٩٩١ ـ فهي المختبر الحالي الذي تُقاس فيه وتُعرف توجهات إسرائيل الحقيقية نحو وضع سلاحها النووي في إطار ضبط التسلح، واعتباره عاملاً من عوامل توازن القوى وإقامة السلام. فعلى مدى اجتماعات عدة عقدتها هذه اللجنة منذ خريف ١٩٩١ حتى اليوم، لم يستطع الطرفان العربي والإسرائيلي، على الرغم من ضغوط الوفد الأميركي على الطرف العربي، أن يتوصلا إلى ما سعت إليه اللجنة، وهو صوغ بيان بالنيات (١٨). ففي حين اتجه الطرف العربي إلى ضرورة تحقيق توازن في القدرات العسكرية وجعل

جريدة الحياة، ٥ ـ ٦/٥/ ١٩٩٤,

(١٩) التقرير الاستراتيجي العربي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥)، ص ٣٧,

الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الـدمار الشامل، ذهبت إسرائيل إلى ترجيح إجراءات بناء الثقة على أي عامل آخر.

وهكذا، برزت على سطح أعمال اللجنـة ثلاث مشكلات سيطرت على فاعلية اللجنة وآليات عملها: (١٩) ١ ـ العلاقة بـين السلاح النووي الإسرائيلي وسـائر أسلحة الـدمار الشامـل؛ ٢ ـ رفض إسرائيل الـتخلي عن سلاحها النووي إلا بعـد الوصول إلى ما تـسميه «سلاماً حقيقاً»؛ ٣ ـ ضرورة المساواة في «عدم وجود الأسلحة النووية».

وعلى الرغم من جميع المحاولات العربيـة الهادفة إلى إدراج السلاح النووي الإسرائيلي في إطار الـدائرة الكبرى التي تحشر فيهـا شؤون ضبط التسلح وتـرتيبات الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، ظلت إسرائـيل متمسكـة بأن يكـون سلاحها الـنووي خارج أي دائـرة. ولقد أعـطاها الاستثناء الذي باركته الولايات المتحدة في مؤتمر نيويورك ١٢/٥/١٩٩٥ ما يمكن أن نطلق عليه «حقاً دولياً في الاستثناء».

في مقابل هذه التصورات والـنيات والخطط الإسرائيلية، واستنـاداً إلى تاريخ الصـهيونية وتاريخ إسرائيل وخططهـما وأهدافهما وسلوكهما، لن يكـون لدى أي طرف عربي أي مبرر لكي يفترض حسن النية والرشـد والعقلانية لدى إسرائيل، ويفترض أنها لن تـستخدم القوة النووية سلاحاً للردع أو لفرض إرادتها على جيرانها.

إنه أمر يتعلق بشـكل مباشر وجذري بأمن كل دولة عربـية على حدة، إذا لم نشأ أن ننظر إلى ذلك الأمر بمـنظار الأمن القـومي، وهو أضعف الايمان، بـمعالجته من خـلال الأمن الوطني المستقل عن غيره من الأمون الوطنية المجاورة.

بعد أن خـرجت إسرائيل من مؤتمر نيويـورك طاهرة بريئة، ومـالكة حريتها في سلاحها الـنووي وانتفت القيود الـدولية على سلاحها وعـلى استخدامها إياه، ولا شرط يـربطها مستقبلاً بالانضمام إلى المعاهدة، ليس أمام العـرب إلا أن يعكفوا على استخلاص الدروس من هذه المعركة الفاصلـة. وعلى الرغم من يقيني بأن هـذه الدعوة إلى الاعتبار والاتعـاظ لن تكون سوى نفخة في رماد، فلا بد من استخلاص الدرس واستنباط العبرة:

١ ـ لقد أصبح ضرورياً جعل قضيةالسلاح النووي الإسرائيلي بنداً أولاً على جدول أعمال اللجان الخمس لـلمفاوضات المتعـددة، وليس على جدول أعـمال لجنة ضبط التـسلح وترتيبات الأمن الإقلـيمي فحسب، بحيث يصبح انـضمام إسرائيل إلى المعاهدة شرطاً مـسبقاً تبنى عليه أي ترتيبـات تقر في تلك اللجان، ذلـك أن أهداف تلك اللجان تنحـصر في صوغ توافق يدفع بـالتنمية الاقتصاديـة والاجتماعية القطـرية والمشتركة إلى مجـالات جديدة على حسـاب الحد من التسلح وتقليص الجيوش. غير أن هـذه الأهداف كلها معرضة للتغـييب أو التأكل ما دام السلاح النووي

الإسرائيلي مسلطاً فـوق المنطقة كلها، ومـا دامت الدول العربـية ستنحو ـ مجبرة ـ نحـو تطوير تسلحها دفاعاً عن نفسها أمام الخطر المشهود.

٢ ـ إن أي حديث عن سوق مشتركة أو سوق مفتوحة في الشرق الأوسط، أو عن تعاون في شؤون البيئـة والمواصلات والسياحة والتبادل العـلمي والتكنولوجي وغير ذلك من الشؤون، لا يمكن النظر فيه إلا إذا توافرت له عوامل الاستقـرار الأمني والثقة بين الدول التي يقوم بينها هذا التعاون. ومن المـؤكد أن هـذه العوامل لا يمـكن أن تتوافـر إذا ما ظلـت خيمة الـسلاح النووي الإسرائيلي تشغل فضاء المنطقة، وإذا مـا ظل الأمن القومي العربي رهين ذلك السلاح، لأن شـهره كفيل بـأن يولد التوتـرات المتتابعة، ويزيـد حال عدم الاستقرار وانـعدام الثقة حدة، وأن يحصر أشكال التعـاون في أضيق الحدود، إن لم يطوها، ويعـطل توطين الاستثمارات أو ضخ الأموال في صورة قروض أو إيداعات مصرفية، ويقلـص تيارات السياحة وقنوات التبادل التجاري. وهكذا، ترتهـن جميع هذه الآمال التي يتطلع إليها صانعو التسوية بطي خيمة السلاح النووي الإسرائيلي من فضاء المنطقة، وفك إسار الأمن القومي العربي.

٣ ـ ستدخل منـطقة الشرق الأوسط مـرة ثانية دوامـة التسابق على التـسلح، وبخاصة النـووي. فمع احتكار إسرائيل للسلاح النووي، لا يمكن الـركون إلى أن الطرف العربي سيبقى في سكون وكمـون إزاء السلاح الإسرائيلي، بل لا بد مـن الأخذ في الاعتبار احـتمالات تحرك الطرف العربي. يضـاف إلى ذلك أن هذا التحـرك قد يمـتد إلى بعض دول الجـوار كإيـران وباكـستان، وكلتاهما تسبغ عليهما إسرائيل صفة العدو، وبخاصة إيران.

٤ ـ وحتى يتيـسر للعرب تحقيق تـوازن نووي رادع في مواجهـة إسرائيل، لا يمكنهم في المرحلة الراهنة، إلا أن يتسلحـوا بالأسلحة غير التقليدية، وهي الأسلحـة الكيماوية والبيولوجية التي يمكنهـا أن تدمر العدو، رداً على التدمير النـووي الإسرائيلي، وخصوصاً أن للعرب قدرة على تحمل التدمير ونتائجه أكثر من قدرة إسرائيل عليه.

٥ ـ إن ذلك كله يمهد السبيل أمام عودة شبح الـصراعات المسلحة إلى المنطقة العربية مرة أخرى. فاحتكـار إسرائيل للسلاح النـووي يجدد هذا المنـاخ، اضافة إلى أن اتفـاقات السلام بين بعض الدول العربـية وإسرائيل تمر في مرحلة امتحان. وتـقوm إسرائيل المعاهدة مع مصر بأنها أقرب إلى الهدنة منها إلى الصلح. ومع بداية عام ١٩٩٥ خرجت علينا وزارة الخارجية الإسرائيلية بتقارير تحدد الأعداء، فكانت مصر في المقدمة.

ثمة دروس وعبر كثيرة للاستخلاص والاستنـباط من الحالة العربيـة المأزومة بأسباب عـربية بينية، وبـأسر الأمن القومي العربي رهيـنة في خيمة السلاح النـووي الإسرائيلية، ولكننا اكتفينا ببعض تلك الدروس والعبر، لنختم هذه المقالـة بالاشارة إلى ثلاث نقاط تستمد وضوحها

ورسوخها من حقائق التاريخ القريب والمعـاصر، وهي لا تعدو أن تكون سوى إفرازات ترسمها وقائع الحالة الراهنة:

١ ـ إذا كانت الإرادة العـربية تتجه نحو السلام الشـامل والدائم والعادل وتعمل له، فإن هـذا التوجه لا يـستقيم على الاطلاق مع وجـود هذا الخلل الخـطير في ميزان القـوى بين أطرافه، والذي يتمثل في امتلاك إسرائيل واحتكارها لترسانـة من السلاح النووي تشير جميع التقديرات والدلائل إلى ضخامتها وخطورتها.

٢ ـ وتتوازى هذه الحقيقة مع حقـيقة أخرى هي أنه لا معنى للسلام في ظل وجود سلاح نووي لدى طرف من الأطـراف، يستطيع به أن يفرض إرادته على سائر الأطراف، وخصوصاً أن إسرائيل تقـوΠم السلام من وجهـة نظرهـا، على أنه هدنـة موقتـة لا يلبث جيرانهـا العرب أن ينتهكوها عندما تحين الفرصة لذلك.

٣ ـ وثمة حقيقـة تستـمد نسغهـا من التاريخ الحـديث والمعاصر، وهي أن أي تـسوية سياسية لـصراع مسلح تتم في ظل اختلال كبير في موازين القوى، تكون بالضرورة تسوية موقتة لأنهـا غير عادلة. وليس مثل العـدوان والاحتلال والقهر منطلقاً لـتدمير سلام مفروض بالسلاح وغير عادل في الوقت نفسه

❑